

Distr.: General  
22 June 2011  
Arabic  
Original: English

# مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد



الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية  
المعني باسترداد الموجودات  
فيينا، ٢٥-٢٦ آب/أغسطس ٢٠١١  
البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت\*  
استخدام الشبكات ضمانا لنجاعة استرداد الموجودات

## صوب نظام ناجع لاسترداد الموجودات: الشبكات

ورقة معلومات خلفية من إعداد الأمانة

### أولاً - مقدمة

١ - اعتمد مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، في دورته الثالثة، القرار ٣/٣ الذي شجّع فيه الدول الأطراف على أن تعزّز قنوات الاتصال غير الرسمية، وخصوصاً قبل تقديم طلبات رسمية التماساً للمساعدة القانونية المتبادلة، وذلك من خلال عدّة سبل منها تسمية موظفين مسؤولين أو مؤسسات، حسب الاقتضاء، ممّن لديهم الخبرة الفنية في مجال التعاون الدولي على استرداد الموجودات للقيام بمهام جهات الوصل من أجل تقديم المساعدة إلى نظرائهم في تلبية مقتضيات المساعدة القانونية المتبادلة الرسمية بصورة ناجعة. وشجّع أيضاً جهات الوصل هذه وسائر الخبراء المعنيين على الالتقاء، على المستوى الإقليمي أو وفقاً للموضوع ذي الصلة، من أجل تعزيز الاتصال والتنسيق وتطوير أفضل الممارسات، وذلك بسبل من بينها الاستفادة من الشبكات الموجودة لاجتذاب الازدواج في الجهود.

\* CAC/COSP/WG.2/2011/1.

280611 V.11-83992 (A)



٢- وفي الاجتماع الرابع (١٦ و ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠)، أبرز الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني باسترداد الموجودات (الفريق العامل) أهمية العمل على إنشاء شبكة من نقاط الاتصال لاسترداد الموجودات وأعرب مجدداً عن الحاجة إلى شبكة عالمية من جهات الوصل المعنية باسترداد الموجودات تتمتع بالخبرة التقنية. وطلب إلى الأمانة أن تكرر طلبها إلى الدول الأعضاء بتسمية جهات وصل معنية باسترداد الموجودات وتذكيرها بأن تسمي سلطة مركزية مسؤولة عن طلبات المساعدة القانونية المتبادلة وفقاً للمادة ٤٦ (١٣) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ("الاتفاقية" أو "اتفاقية مكافحة الفساد").<sup>(١)</sup> وأكد الفريق العامل أيضاً أهمية الشبكات الإقليمية وكذلك الحاجة إلى التعاون والتنسيق بين الشبكات العالمية والإقليمية، وطلب إلى الأمانة أن تعدّ ورقة معلومات خلفية عن شبكات جهات الوصل الحالية، بما يشمل قاعدة بيانات بجهات الوصل المعنية باسترداد الموجودات المنشأة في إطار المبادرة المشتركة بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والبنك الدولي الخاصة باسترداد الموجودات المسروقة (مبادرة "ستار")، لكي ينظر فيها الفريق العامل.<sup>(٢)</sup>

٣- واستجابةً للطلبات المذكورة أعلاه، أرسلت الأمانة عدّة مذكرات شفوية تطلب فيها إلى الحكومات أن تقدّم معلومات تسمي فيها جهات الوصل المعنية باسترداد الموجودات التي تودّ أن تدرجها في قاعدة بيانات. وككل، سّمت ٣٧ دولة طرفاً ودولة موقّعة واحدة جهات وصل معنية باسترداد الموجودات.

٤- وقد قدّم بالمثل ما مجموعه ٩٢ بلداً إخطارات سّمتي فيها كل بلد سلطاته المركزية التي لديها مسؤوليات وصلاحيات بشأن تلقي طلبات المساعدة القانونية المتبادلة والقيام بتنفيذها أو إحالتها إلى السلطات المختصة من أجل تنفيذها عملاً بالمادة ٤٦ (١٣) من الاتفاقية.<sup>(٣)</sup> وقد وضعت قائمة بأسماء جهات الوصل والسلطات المركزية المسماة بناء على الإخطارات الواردة من الدول الأطراف. وسوف تتاح هذه القائمة للدول الأطراف قبل الاجتماع الخامس للفريق العامل في ورقة غرفة اجتماعات (CAC/COSP/WG.2/2011/CRP.1).

(1) انظر الوثيقة CU 2009/146، المؤرخة ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، والوثيقة CU 2011/52، المؤرخة ٢٩ آذار/مارس ٢٠١١.

(2) CAC/COSP/WG.2/2010/4، الفقرة ٣ (ز). وانظر أيضاً CAC/COSP/WG.2/2009/3، الفقرة ١١؛ وCAC/COSP/WG.2/2008/3، الفقرة ٤٣.

(3) حتى ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١١.

٥- ووفقاً لتوصية الفريق العامل، تقدّم ورقة المعلومات الخلفية هذه استعراضاً عاماً للشبكات العالمية وللشبكات الإقليمية الرئيسية ولجوانب الدعم الذي توفّره تلك الشبكات لعملية استرداد الموجودات. وهي توفّر أيضاً تحليلاً مبدئياً لتكوينه هذه الشبكات.

## ثانياً- أهمية التعاون الدولي في عملية استرداد الموجودات

٦- إنّ فعالية التعاون وتبادل المعلومات هي من المقوّمات الحاسمة للنجاح في استرداد الموجودات. والخطوات الرئيسية في عملية استرداد الموجودات وأنواع التعاون الدولي التي يمكن أن تدعم كل مرحلة من مراحلها مبيّنة في المرفق الأول. وطلبات المساعدة القانونية المتبادلة هي حجر الزاوية في العمل الدولي على استرداد الموجودات، ولكن النظرة المتفحّصة للعملية عن كثب تؤكّد أيضاً أنّ تقديم الطلبات هو مجرد خطوة واحدة تحتاج إلى خطوات أخرى لتأمين النجاح.

٧- وكثيراً ما يعتمد النجاح على دقة أعمال التحضير وجودتها، وهو أمر بالغ الأهمية في الكثير من الأحيان. وقد يتضمّن هذا التحضير في العديد من الحالات تدابير لتيسير تجهيز طلبات المساعدة القانونية المتبادلة، وعادةً ما تكون أشكال العمل وقنواته في هذه المرحلة من مراحل المساعدة القانونية المتبادلة الرسمية أكثر تنوعاً ومرونة.

٨- والكثير من عراقيل العمل التي تعوق في الوقت الراهن عملية استرداد الموجودات إنّما تنصب في محورها حول التعاون الدولي. فانعدام الثقة بين الولايات القضائية قد يثبط تقديم المساعدة القانونية المتبادلة أو يؤخّرها، ولا سيما في المسائل العاجلة أو متى كان لدى الولايات القضائية نظم قانونية أو سياسية أو قضائية مختلفة أشد الاختلاف. وبدون الثقة، تتردّد الولايات القضائية في تبادل المعلومات الاستخباراتية وفي المساعدة على جمع الأدلة أو تيسير استرداد الموجودات. ومما يزيد في عرقلة توفير المساعدة تعقّد الإجراءات التي تقتضيها طلبات المساعدة القانونية المتبادلة، ومنها القصور في صياغتها، وعدم وضوح الإجراءات والتأخّر في معالجة طلبات المساعدة القانونية المتبادلة وفي الرد عليها. ومن سبل تقليل هذه المعوّقات أو إزالتها إنشاء شبكات من واضعي السياسات والممارسين.

## ثالثاً- استعراض عام للشبكات الرئيسية في مجال استرداد الموجودات والهيئات التي تتألف منها

٩- لقد أثبتت شبكات الممارسين فعاليتها في توثيق التعاون الدولي. وهي تسمح بالتعرّف بيسر وبطريق مباشر على مداخل التعاون. وهي توفّر ساحة لظهور مجتمع الممارسة، وبذا تيسّر الحوار المستمر ونشوء الثقة بين النظراء.

١٠ - ويوجد عدد من الشبكات التي تعزز العمل على استرداد الموجودات بتوفير منبر للحوار المستمر غير الرسمي بين الأطراف، وهي تلعب دوراً هاماً في المساهمة في بثّ روح الثقة والاطمئنان بين الدول الطالبة والمتلقية للطلبات، وهي شرط مسبق لنجاح التعاون. والشبكات التي ساهمت في هذه التحسينات لا تركز غالباً على استرداد الموجودات، فنطاق ولايتها أوسع من ذلك. والاستفادة من هذه الشبكات الحالية والحرص على أن يكون استرداد الموجودات جزءاً من ولايتها هو مسعى له مردود فعّال من حيث التكلفة. ومثال ذلك أن شبكات وحدات الاستخبارات المالية، التي لها أهميتها في معالجة مسائل أوسع نطاقاً تتجاوز عائدات الفساد قد تبين أيضاً أن نشاطها مكمل للجهود المحددة المبذولة لاسترداد الموجودات المسروقة.

١١ - ويلخص الجدول ١ الشبكات الرئيسية التي تدعم بشكل مباشر أو غير مباشر العمل على استرداد الموجودات. والشبكات الموصوفة بأنها "مباشرة" لديها ولاية تركز على استرداد الموجودات، بينما الشبكات الموصوفة بأنها "غير مباشرة" تنهض بدور أوسع، ولكن بوسعها أن تدعم جزءاً من عملية استرداد الموجودات. ومثال ذلك أن الغرض من مجموعة إيغمونت هو تبادل المعلومات والاستخبارات المالية - مما يمكن أن يساهم بوضوح في تعقب الموجودات. كذلك الجماعات، من أمثال أرينسا (شبكة الجنوب الأفريقي المشتركة بين الوكالات لاسترداد الموجودات) تركز على تبادل المعلومات في المرحلة السابقة للمساعدة القانونية المتبادلة وعلى تيسير سبل هذه المساعدة في المجال الأوسع لمصادرة العائدات المتأثية من ارتكاب أيّ جريمة. والمجموعات التي تركز على المساعدة القانونية المتبادلة، مثل الشبكة القارية لتبادل المعلومات التابعة لمنظمة الدول الأمريكية، تركز تحديداً على التعاون القضائي، ولكنها تشمل كل ضروب التعاون بشأن كل أنواع الجريمة.

١٢ - ولا يرسم هذا الجدول صورة شاملة لجميع هذه الشبكات، ولكنه مستخدم فقط للتدليل على سعة نطاق الشبكات التي يمكن حشدتها بالفعل لأغراض استرداد الموجودات.

الجدول ١  
ملخص بالشبكات العاملة المستبانة المعنية باسترداد الموجودات

شبكات أخرى	على الصعيد الإقليمي	على الصعيد العالمي	بمجال التعاون
	<p><u>شبكات غير مباشرة</u></p> <p>شبكة كامدين المشتركة بين الوكالات لاسترداد الموجودات (كارين)/شبكة الجنوب الأفريقي المشتركة بين الوكالات لاسترداد الموجودات (أرينسا)/شبكة استرداد الموجودات التابعة لفرقعة العمل المعنية بالإجراءات المالية المتعلقة بغسل الأموال في أمريكا الجنوبية</p>	<p><u>شبكات مباشرة</u></p> <p>مبادرة جهات وصل ستار-الإنترنتبول</p> <p><u>شبكات غير مباشرة</u></p> <p>مجموعة إيغمونت لوحداث الاستخبارات المالية</p>	<p>التعاون غير الرسمي في بمجال المساعدة القانونية المتبادلة/التعاون في المراحل السابقة على تقديم هذه المساعدة</p>
<p><u>شبكات غير مباشرة</u></p> <p>شبكة الكومنولث لموظفي الاتصال/خطة هراري</p>	<p><u>شبكات غير مباشرة</u></p> <p>الشبكة القضائية الأوروبية/الشبكة القارية لتبادل المعلومات التابعة لمنظمة الدول الأمريكية/الشبكة الإيبيرية-الأمريكية للتعاون القضائي الدولي/المنابر الإقليمية القضائية لبلدان لجنة الساحل والمحيط الهندي</p>	<p><u>شبكات مباشرة</u></p> <p>السلطات المركزية المتعلقة باتفاقية مكافحة الفساد</p>	<p>التعاون الرسمي</p>

- ١٣- وعلى الصعيد السياسي، ينهض الفريق العامل بدور حاسم باعتباره شبكة مباشرة لوضع السياسات في مجال استرداد الموجودات.
- ١٤- ويرد في القسم التالي المزيد من المعلومات عن الشبكات العاملة القائمة والجهود الرئيسية التي تساهم بها والأدوار التي تنهض بها.

## ألف- وضع السياسات

### مؤتمر الدول الأطراف والفريق العامل

- ١٥- أنشئ مؤتمر الدول الأطراف بموجب المادة ٦٣ من اتفاقية مكافحة الفساد من أجل تحسين قدرة الدول الأطراف على تحقيق الأهداف الواردة في الاتفاقية وتوثيق التعاون فيما بينها في هذا الشأن وتعزيز تنفيذ الاتفاقية واستعراض هذا التنفيذ. وأنشئ الفريق العامل أيضا بمقتضى القرار ٤/١ الصادر عن مؤتمر الدول الأطراف بغية مساعدة المؤتمر على تنمية وتبادل المعارف والخبرات في مجال استرداد الموجودات.

### فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية المتعلقة بغسل الأموال والهيئات الإقليمية التي هي على غرارها

- ١٦- تقوم فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية المتعلقة بغسل الأموال والهيئات الإقليمية التي هي على غرارها بدور هيئات وضع السياسات لأعضائها. وفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية في أمريكا الجنوبية لمكافحة غسل الأموال هي مثال لهذه الهيئات، وقد لعبت دورا أساسيا في إقامة شبكة إقليمية تابعة لها باسم شبكة استرداد الموجودات، وذلك من أجل دعم التعاون غير الرسمي في مجال استرداد الموجودات.
- ١٧- وفرقة العمل هذه هي منظمة حكومية دولية إقليمية تجمع على الصعيد السياسي بلدان أمريكا الجنوبية من أجل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وتشمل ولايتها أيضا استرداد الموجودات. واعترافا بالحاجة إلى توثيق التعاون في مجال مصادرة واسترداد الموجودات، أنشأ الفريق العامل المعني بالعمليات، الذي يتولى إرشاد عدد من مساعي فرقة العمل، شبكة استرداد الموجودات (انظر الفقرة ٢٢ أدناه).

## باء- شبكات تمارس دورا في المراحل السابقة للمساعدة القانونية المتبادلة

### على الصعيد العالمي

مبادرة جهات وصل ستار-الإنترنت

١٨- أنشأت مبادرة "ستار" هذه المبادرة بالاشتراك مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنترنت) في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. وكان الغرض الأساسي منها دعم التحقيقات من خلال توفير المساعدة غير الرسمية لغرض استرداد عائدات الفساد والجريمة الاقتصادية. وهي تنهض بهذه الوظيفة من خلال قاعدة بيانات مأمونة تتضمن أسماء مسؤولي الاتصال الذين هم من موظفي إنفاذ القوانين من البلدان الأعضاء في الشبكة ويمكن الاستعانة بهم على مدار الساعة طيلة أيام الأسبوع السبعة، وذلك لتلبية طلبات المساعدة الطارئة في الحالات التي قد يؤدي فيها عدم التحرك الفوري إلى أن تفقد سلطات إنفاذ القوانين أثر المال الذي تتبعه. ويوفر كل بلد من البلدان الأعضاء المسجلة بيانات الاتصال بجهتي وصل بسلطات إنفاذ القوانين يمكن الوصول إليهما في أي وقت من أجل الحصول على معلومات أو للتنسيق. كما توفر البلدان أيضا معلومات عن الجهات الرئيسية المنخرطة في عمليات استرداد الموجودات على الصعيد الدولي، وأنواع المساعدة المتاحة، ومن بينها أفضل سبل طلب هذه المساعدات؛ وكذلك مجملا بالأدلة المطلوبة لفتح التحقيقات الجنائية أو لإقامة دعوى جنائية أو مدنية بشأن الموجودات المسروقة أو إقامة دعوى لاستردادها دون حكم إدانة. وتضم مبادرة جهات وصل ستار-الإنترنت ٧٧ بلدا عضوا.

مجموعة إيغمونت لوحدات الاستخبارات المالية

١٩- مجموعة إيغمونت لوحدات الاستخبارات المالية هي شبكة عالمية أنشئت في عام ١٩٩٥، وهي مؤلفة من وحدات استخبارات مالية عاملة تتفق مع معايير العضوية. وتمثل ولايتها في توثيق التعاون الدولي بين وحدات الاستخبارات المالية من خلال عقد اجتماعات منتظمة وتبادل المعلومات وتوفير المساعدة غير الرسمية والتدريب وتبادل الخبرات. وتوفر مجموعة إيغمونت، في إطار حدود بالغه الوضوح، هيكلًا للمعلومات التي ينبغي أن تتبادلها كل وحدة استخبارات مع غيرها من الوحدات على الصعيد الدولي. وهي تعمل على تحسين وتأمين الاتصالات بين هذه الوحدات من خلال تطبيقات تكنولوجية مثل شبكة إيغمونت الآمنة. ومن حق أي وحدة استخبارات مالية تفي بمعايير مجموعة إيغمونت، من حيث كونها هيئة وطنية مركزية مسؤولة عن تلقي المعلومات المالية (وطلبها وفق المسموح بها) وتحليلها وتعميمها على الجهات المختصة والكشف عنها أن تطلب الانضمام إلى عضوية المجموعة. وتتألف مجموعة إيغمونت من ١٢٠ عضوا.

## على الصعيد الإقليمي

شبكة كامدن المشتركة بين الوكالات لاسترداد الموجودات (شبكة كارين)

٢٠ - هي شبكة إقليمية غير رسمية تشكل مجموعة تعاونية تغطي جميع جوانب التعامل مع العائدات الإجرامية، وقد أنشئت في عام ٢٠٠٤. وهي مؤلفة من ممارسين في مجال إنفاذ القوانين، ولا سيما في أوروبا، وتشمل بلدان أمريكا الشمالية. والهدف منها هو زيادة فعالية جهود أعضائها، على أساس التعاون بين منظمات متعددة، في العمل على تجريد المجرمين من أرباحهم غير المشروعة. ويوفر كل عضو من أعضاء الشبكة لغيره من الأعضاء المساعدة غير الرسمية في مجال تتبع الموجودات الإجرامية على الصعيد الدولي وتحميدها وضبطها ومصادرتها طالما سمحت بذلك قوانينها الوطنية. كما يمكن للأعضاء تقديم المشورة بشأن المساعدة القانونية المتبادلة وتيسيرها، وإن كان يجب أن تُقدم طلبات المساعدة القانونية المتبادلة عن طريق القنوات القانونية الرسمية المناسبة. ويوفر كل بلد عضو المساعدة عن طريق نقطي صلة، إحداهما ينبغي أن تكون وكالة مركزية معنية بتتبع الموجودات ومصادرتها أو لديها إمكانية مباشرة للاتصال بالممارسين العاملين في هذا المجال. وهناك أيضا جهات اتصال توفر عروضاً مجهزة بتشريعاتها ومبادئ توجيهية إجرائية عملية بشأن مصادرة الموجودات والدعوى المدنية والجنائية. وتتألف الشبكة من ٣٥ عضواً ومن ٢٢ مراقباً وعضواً منتسباً.

شبكة الجنوب الأفريقي المشتركة بين الوكالات لاسترداد الموجودات (أرينسا)

٢١ - هي شبكة غير رسمية تأسست في آذار/مارس ٢٠٠٩، وتتألف من ممارسين في مجال استرداد الموجودات المتعلقة بكافة الجرائم المالية، بما يشمل الفساد، في بلدان الجنوب الأفريقي. وقد أُتخذ من نموذج شبكة كارين أساساً لها وهي مؤلفة في الوقت الراهن من وكيل نيابة ومحقق من كل عضو من بلدان الجنوب الأفريقي. وأُبرم اتفاق بين أرينسا وكارين يجوز بمقتضاه لأي عضو من الشبكتين أن يحيل طلباً إلى عضو في الشبكة الأخرى عن طريق أمانتي الشبكتين. ويبلغ مجموع بلدان الجنوب الأفريقي الأعضاء في الشبكة ٩ بلدان.

شبكة استرداد الموجودات التابعة لفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية في أمريكا الجنوبية لمكافحة غسل الأموال

٢٢ - أنشئت هذه الشبكة في الدورة العامة التي عقدتها فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية في أمريكا الجنوبية لمكافحة غسل الأموال في ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٠ كشبكة غير رسمية لتوثيق التعاون الدولي في مجال مصادرة الموجودات (انظر أعلاه). وهي مؤلفة من البلدان



الأعضاء في فرقة العمل المذكورة وتجزير وثيقتها التأسيسية أن تنضم إلى عضويتها بلدان من غير أعضاء الفرقة. وهي قائمة كذلك على أساس نموذج شبكة كارين وكل بلد ممثل بجهتي وصل، هما وكيل نيابة وضابط شرطة من العاملين في مجال استرداد الموجودات أو مصادرتها. وتوفّر كل جهة من جهات الوصل المساعدة غير الرسمية في العمليات لغيرها من جهات الوصل طالما سمح القانون بذلك في ولايتها القضائية. وتوفّر الدول الأعضاء المشاركة قائمة بجوانب المساعدة التي يوسعها تقديمها، ويمكن الاطلاع عليها من خلال منصة إلكترونية مأمونة تسمح بتبادل المعلومات وطلبات المساعدة. وهي تعقد أيضا اجتماعات دورية لمناقشة المسائل الرئيسية في مجال استرداد الموجودات ومصادرتها. وتتألف الشبكة بالمثل من جميع بلدان أمريكا الجنوبية الاثني عشر الأعضاء في فرقة العمل المذكورة. والوكالات المشاركة في الشبكة هي في المقام الأول من وكالات إنفاذ القوانين. وعلاوة على ذلك، لدى الكثير من هذه البلدان وكالتان مشاركتان، ويبلغ مجموع الوكالات ٢٣ وكالة و ٢٤ عضوا مشاركا.

## جيم- التعاون في مجال المساعدة القانونية المتبادلة

### على النطاق العالمي

السلطات المركزية التي تسميها الدول الأطراف في اتفاقية مكافحة الفساد ٢٣- عيّنت ٩٢ بلدا سلطات مركزية وفقا للمادة ٤٦ (١٣) من اتفاقية مكافحة الفساد. ولدى هذه السلطات المركزية مسؤوليات وصلاحيات بشأن تلقي طلبات المساعدة القانونية المتبادلة وإحالتها إلى الولايات القضائية الأخرى والقيام إما بتنفيذها أو بإحالتها إلى السلطات المختصة من أجل تنفيذها. أي أنها بعبارة أخرى مسؤولة عن التعاون الرسمي بين الدول الأطراف. وقد أتاحت قائمة بهذه السلطات إلى الفريق العامل.

٢٤- جهات الوصل المعنية باسترداد الموجودات في إطار اتفاقية مكافحة الفساد لقد سُمّت الدول الأطراف جهات وصل معنية باسترداد الموجودات عملا بتوصيات سابقة، أشارت بتسمية جهات وصل معنية باسترداد الموجودات بغرض تكوين قاعدة بيانات بها. وفي وقت كتابة هذه الورقة، كان ٣٨ بلدا قد سُمّي جهات وصل معنية باسترداد الموجودات. ورغم أن جهات الوصل هذه لا تؤلّف شبكة عاملة، فمن الجدير بالذكر الإشارة إلى أن من بين ما مجموعه ٤٣ وكالة مختلفة سُمّيها الدول الثماني والثلاثون التي ردت على الأمانة، هناك ثماني وكالات هي ذات السلطات التي سُمّيت بشأن منع الفساد بموجب

المادة ٦ (٣) من اتفاقية مكافحة الفساد. وعلاوة على ذلك، فإنَّ خمساً منها هي أيضاً من السلطات المركزية؛ وستأ أيضاً من جهات الوصل الخاصة بشبكة كارين؛ وأربعاً هي أيضاً من جهات وصل ستار-الإنترنت. وهذا يدلُّ بوضوح على التداخل بين هذه الشبكات، بل يشير أيضاً إلى خطر الازدواجية والحاجة إلى ضمان أن يكون لهذه الشبكات ولاية واضحة وقيمة مضافة.

### أمثلة للشبكات الإقليمية وغيرها من الشبكات

#### الشبكة القضائية الأوروبية

٢٥- هذه شبكة مؤلفة من نقاط اتصال وطنية معنية بتيسير التعاون القضائي في الشؤون الجنائية بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وكل دولة عضو تسمي نقاط اتصال وطنية من بين سلطاتها المركزية المنوطة بالتعاون القضائي الدولي والسلطات القضائية وسائر السلطات المختصة التي لديها مسؤوليات محدّدة في مجال التعاون القضائي الدولي. والشبكة مؤلفة من أكثر من ٣٠٠ نقطة اتصال وطنية في شتى أرجاء الدول الأعضاء السبع والعشرين للمفوضية الأوروبية، وأمانتها في لاهاي.

#### الشبكة القارية لتبادل المعلومات لأغراض المساعدة المتبادلة في المسائل الجنائية وتسليم المطلوبين التابعة لمنظمة الدول الأمريكية

٢٦- تتألف هذه الشبكة من ثلاثة عناصر: موقع شبكي عام، وموقع شبكي خاص، ونظام مأمون للاتصالات الإلكترونية. ويوفر الموقع العام للشبكة معلومات قانونية تتصل بالمساعدة المتبادلة وتسليم المطلوبين من أجل ٣٤ دولة عضواً في منظمة الدول الأمريكية. ويتضمّن الموقع الخاص للشبكة معلومات عن الأفراد المنخرطين مباشرة في التعاون القانوني في المسائل الجنائية. والغرض من نظام الاتصالات الإلكترونية المأمون هو تيسير تبادل المعلومات بين السلطات المركزية التي تعالج المسائل المتعلقة بالمساعدة المتبادلة في الشؤون الجنائية وتسليم المطلوبين.

#### الشبكة الإيبيرية-الأمريكية للتعاون القضائي الدولي

٢٧- الشبكة الإيبيرية-الأمريكية للتعاون القضائي الدولي هي هيكل مشكّل من نقاط اتصال بوزارات العدل والسلطات المركزية والنيابات العامة وأجهزة الادعاء العام والسلطات القضائية في ٢٣ بلداً تؤلف مجتمع أمم أمريكا اللاتينية، والهدف منها هو الاستفادة المثلى من صكوك التعاون القضائي المدني والجنائي وتوثيق التعاون بين البلدان.

المنابر الإقليمية القضائية لبلدان منطقة الساحل ولجنة المحيط الهندي

٢٨- أنشأ مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة منابر إقليمية قضائية لتوثيق التعاون الدولي في الشؤون الجنائية في منطقتي الساحل والمحيط الهندي. ومحور التركيز الرئيسي هو منع ومكافحة أشكال الجريمة الخطيرة، مثل الجريمة المنظمة أو الفساد أو الاتجار بالمخدرات أو الإرهاب. والمنابر هي شبكات تعاون دولية مؤلفة من جهات وصل تيسر تسليم المطلوبين والمساعدة القانونية المتبادلة في الإجراءات المتعلقة بالمسائل الجنائية مع الدول الأعضاء في منابرها.

شبكة الكومنولث لموظفي الاتصال

٢٩- الغرض من شبكة الكومنولث لموظفي الاتصال هو تيسير التعاون الدولي في القضايا الجنائية بين الدول الأعضاء في الكومنولث، بما يشمل المساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المطلوبين وتوفير المعلومات القانونية والعملية ذات الصلة. وتتألف الشبكة من موظف اتصال واحد على الأقل من كل ولاية من الولايات القضائية داخل الكومنولث.

#### رابعاً- شمول الشبكات الرئيسية في مجال استرداد الموجودات

٣٠- بغية رسم صورة كاملة للشبكات المنخرطة في عملية استرداد الموجودات وتحديد الثغرات القائمة، رُئي أن من اللازم تقديم استعراض عام لنطاق الشمول الجغرافي لمختلف الشبكات العاملة في سياق المراحل السابقة للمساعدة القانونية المتبادلة من ناحية وفي سياق المساعدة القانونية المتبادلة الرسمية من ناحية أخرى.

٣١- وفي سياق المراحل السابقة للمساعدة القانونية المتبادلة، قد ينخرط في العمل عدد من الممارسين المختلفين، من بينهم وحدات الاستخبارات المالية وممارسو إنفاذ القوانين وأعضاء النيابة العامة. ولعل شبكة مجموعة إيغمونت، ببلداتها المائة والعشرين، أوسع الشبكات نطاقاً من حيث التغطية في جميع المناطق. ويمكن الاستعانة بوكلاء النيابة وممارسي إنفاذ القوانين في استرداد الموجودات من خلال الشبكات الإقليمية، مثل كارين وأرينسا وشبكة استرداد الموجودات، التي تربط الممارسين في أوروبا وأمريكا الشمالية والجنوب الأفريقي وأمريكا الجنوبية. كما أن نصف جهات وصل ستار-الإنتربول هم أيضاً أعضاء في الشبكات الإقليمية السالفة الذكر.

٣٢- ومن ثم، وريثما تُبذل جهود إضافية لإجراء المزيد من عمليات المسح الجغرافي للشبكات الحالية المعنية بالمرحلة السابقة للمساعدة القانونية المتبادلة، تشمل الثغرات الجغرافية الرئيسية دول آسيا والكاريببي وشرق وغرب وشمال أفريقيا.

٣٣- أما فيما يتعلق بالمساعدة القانونية المتبادلة الرسمية، فإن الشبكة العالمية الوحيدة القائمة إنما هي السلطات المركزية المتعلقة باتفاقية مكافحة الفساد. وأوروبا والقارة الأمريكية ممثلتان فيها تمثيلاً جيداً. وعلاوة على ذلك، فقد أخطرت أغلبية الدول الأطراف من شمال أفريقيا وجنوب آسيا والكومنولث الأمين العام بسلطاتها المركزية.

٣٤- وفيما يتعلق بالشبكتين العالميتين، أي مبادرة ستار-الإنتربول والسلطات المركزية المتعلقة باتفاقية مكافحة الفساد، سُمّت ٤٥ دولة جهات الوصل المعنية بتلك المبادرة وسلطة مركزية على حد سواء. ولا يوجد تداخل في الوكالات المسماة إلا في سبع دول منها فحسب، الأمر الذي يؤكد في هذه المرحلة أن المجال مفتوح والحاجة قائمة لكي تركز شبكة ستار-الإنتربول على المراحل السابقة للمساعدة القانونية المتبادلة من أجل استرداد الموجودات، ودفع عجلة المساعي العالمية الرامية إلى إنشاء شبكة نشطة وعاملة من السلطات المركزية التي تنظر في أمر المساعدة القانونية المتبادلة.

٣٥- ويمكن للسلطات المركزية المعنية بتوفير المساعدة القانونية المتبادلة في إطار اتفاقية مكافحة الفساد أن توفر ساحة للممارسين المعنيين بالمساعدة القانونية المتبادلة. والغرض الأول من ذلك هو تيسير المساعدة القانونية المتبادلة وخلق "مجتمع ممارسات" من السلطات المركزية. ومن بين المبادرات التي يمكن لشبكة نشطة و"حية" من السلطات المركزية أن تنهض بها تبسيط وتوضيح جوانب المساعدة القانونية المتبادلة والاستفادة من الأدوات الإلكترونية المبتكرة للمعرفة والتعلم مثل مجموعة الأدوات والموارد المخصصة للمعارف المتعلقة بمكافحة الفساد.

## خامساً- خاتمة: مسائل يُقترحُ أن ينظر فيها الفريق العامل

٣٦- لقد سلّم مرارا بالقيمة الفريدة للشبكات في تيسير التعاون الدولي المطلوب في كل مرحلة من مراحل عملية استرداد الموجودات. وعلى الرغم من التقدم المحرز في الجمع بين الممارسين العاملين في مجال استرداد الموجودات والمصادرة، فإنّ عدداً من الدول الأعضاء لم ينضم بعد إلى عضوية الشبكات التي يمكن أن تساعد في تيسير استرداد الموجودات. ولعل الفريق العامل يود أن يدعو الدول إلى الانضمام إلى مختلف الشبكات وتسمية الجهات المناسبة المطلوبة في هذا الشأن إن لم تكن قد قامت بذلك بعد.

٣٧- ويظهر في هذه المرحلة من تحليل المسألة أن معظم الشبكات المطلوبة للتعامل مع المراحل التمهيديّة لاسترداد الموجودات قائمة وهي إما تعمل على خير وجه، كما هو الحال مع شبكة وحدات الاستخبارات الماليّة وعدة شبكات إقليمية، أو هي قيد الإنشاء وعضويتها آخذة في النمو، كما هو الحال مع شبكة ستار-الإنترنت.

٣٨- والثغرة الرئيسيّة القائمة والتحدّي المستمر في هذا الشأن إنّما يتمثلان في إيجاد شبكة عاملة تجمع في إطارها بين السلطات التي تعالج عمليات المساعدة القانونيّة المتبادلة الرسميّة، أي السلطات المركزيّة. والسلطات المركزيّة التي تسميها الدول الأطراف في اتفاقية مكافحة الفساد تستطيع النهوض بدور الشبكة الداعمة للمساعدة القانونيّة المتبادلة بوجه عام واسترداد الموجودات بوجه أخص. ولعلّ الفريق العامل يودّ أن يقدّم إرشادات إلى الأمانة بشأن مدى استصواب إنشاء شبكة من هذا القبيل، وكذلك، إذا ما رُئي أهمية لذلك، تحديد جوانب الولاية التي يمكن أن تناط بها إلى جانب السبل والوسائل اللازمة لإنشائها.

٣٩- ولعلّ الفريق العامل يودّ أن يستطلع أيضاً المسار المقبل للعمل فيما يتعلق بجهات الوصل المعنيّة باسترداد الموجودات. ويبدو من التحليل السابق أنّ الشبكات القائمة، بغض النظر عن المساعدة القانونيّة المتبادلة، تعالج الجوانب الرسميّة وغير الرسميّة من التعاون الدولي على السواء. وينهض الفريق العامل أيضاً بدور وضع السياسات في مجال استرداد الموجودات. وبغية تجنب الازدواج في العمل، لعلّ الفريق العامل يودّ النظر في إمكانية إدراج جهات الوصل المعنيّة باسترداد الموجودات في جهات وصل ستار-الإنترنت أو في شبكة السلطات المركزيّة الممكن إنشاؤها وفق المقترح أعلاه. وسوف يساهم هذا أيضاً في تحاشي تعدد الشبكات ويكثف من التركيز على قيمتها العمليّة وقيمتها المضافة الواضحة للعيان.

٤٠- وبالنظر إلى عظم عدد الشبكات القائمة، لعلّ الفريق العامل يودّ أن ينظر في إمكانية وضع "دليل" للممارسين يصف كيفية الانخراط في العمل مع الشبكات المختلفة ويوفّر المزيد من المعلومات عن السبل التي يمكن لكل شبكة منها أن تدعم عملهم بها ومراحل عمليّة استرداد الموجودات التي يمكن أن يتم فيها ذلك.

## كيف يدعم التعاون الدولي عملية استرداد الموجودات المسروقة

المرفق الأول

